● أخبار قصيرة

انقسام حاد في الرأي العام الأميركي بين ترامب وهاريس

كشفت وسائل إعلام أميركية عن نتائج استطلاع جديد للرأي حول التفضيلات السياسية للناخبين الأمريكيين. وبيّنت النتائج تقارباً كبيراً في نسب التأييد.
وأظهر الاستطلاع أن المرشحين تقاسما نسبة التأييد بواقع ٤٩٪ لكل منهما، في حين أعرب ٢٪ من المشاركين عن ترددهم في الاختيار.
وأوضحت وسائل الإعلام أن هذه النتائج تعكس ثباتاً نسبياً في توجهات الناخبين مقارنة باستطلاع أكتوبر السابق، حيث حصل كل مرشح آنذاك على ٤٨٪ من الأصوات.

سياسي ألماني يقترح بدائل عن انضمام أوكرانيا للناتو

أبدى يان فان آكين، رئيس حزب اليسار الألماني، موقفاً مغايراً بشأن مستقبل أوكرانيا الأمني خلال زيارته للعاصمة كييف. وشدد على ضرورة البحث عن حلول بديلة عن عضوية الناتو، معتبراً أن الاعتماد على الحلف كضمان وحيد للأمن "نهج غير صائب".
وطرح فان آكين رؤية مختلفة للتعامل مع الأزمة الأوكرانية، داعياً إلى استكشاف مسارات متعددة بين خياري تقديم الأسلحة والامتناع عن أي تدخل. وأكد أن حل النزاع يتطلب ما هو أبعد من مجرد توقيع معاهدة سلام.
واقترح القيادي الألماني نموذجاً أمنياً يتضمن مشاركة دولية واسعة، حيث يمكن لأوروبا أن تلعب دوراً في توفير ضمانات أمنية ملموسة. ومن أبرز مقترحاته إنشاء منطقة عازلة تتولى حمايتها قوات حفظ سلام دولية تضم عناصر من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

"حركة إنصاف" تلوّح بإحتجاجات تعم باكستان

قال علي أمين غندابور، رئيس وزراء إقليم خيبر بختونخوا وعضو قيادي في حركة إنصاف، بعد لقائه مع عمران خان في سجن أديالا بضواحي مدينة راولبندي التاريخية: "لقد تعاملت حركة إنصاف حتى الآن بصبر مع الحكومة، ولكننا لن نتحمل بعد اليوم ظلمها وجورها".
وأضاف أنه سيعلن قريباً عن برنامج احتجاجات على مستوى البلاد، مؤكداً أن المسيرة القادمة ستشمل باكستان بأكملها.
وانتقد غندابور بشدة استمرار الحكومة الباكستانية في احتجاز عمران خان في السجن بناءً على قضايا ملفقة.

في ظل احتجاج الموالين للغرب على نتائج الإنتخابات البرلمانية

تحديات مستقبلية تواجه جورجيا

الوفاق

شهدت جورجيا في الآونة الأخيرة انتخابات برلمانية مثيرة للجدل، تعكس الانقسام العميق في المجتمع الجورجي بين التوجه نحو الغرب والإنصياع له و بين الحفاظ على العلاقات مع روسيا. وقد أثارت نتائج هذه الانتخابات موجة من الاحتجاجات وادعاءات بحدوث مخالفات، مما يسلط الضوء على التحديات التي تواجه المسار الديمقراطي في البلاد.
أُجريت الانتخابات البرلمانية في جورجيا قبل عدة أيام و أسفرت عن فوز حزب "الحلم الجورجي" بنسبة ٥٤٪ من الأصوات. وقد حصل الحزب على ٨٩ مقعداً، بينما حصل تحالف مكون من أربعة أحزاب معارضة على ٦١ مقعداً. ويُعد هذا الفوز الرابع للحزب في الانتخابات، رغم خسارته مقعداً واحداً مقارنة بانتخابات عام ٢٠٢٠.
تحولت هذه الانتخابات منذ فترة طويلة إلى مواجهة بين الحزب الحاكم، المؤيد لتعميق العلاقات مع الجيران وخاصة روسيا، وأحزاب المعارضة المؤيدة للاندماج السريع في الاتحاد الأوروبي.

احتجاجات موالية للغرب

بعد إعلان النتائج، اندلعت مظاهرات واسعة في المدن الرئيسية في جورجيا، وخاصة في تبليسي، حيث رفع المتظاهرون أعلام الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، مشككين في نتائج الانتخابات. وادعت هيئات المراقبة بوقوع مخالفات كبيرة. كما أعلن مكتب المدعي العام الجورجي بدء تحقيقات في احتمال حدوث تزوير في الانتخابات البرلمانية، واستدعى سالومي زورابيشفيلي، رئيسة جورجيا، للإجابة عن أسئلة تتعلق بهذه القضية.
كما انضمت الرئيسة زورابيشفيلي إلى المتظاهرين في تبليسي، قائلة: "لم تخسروا في الانتخابات، بل سُرقت أصواتكم وحاولوا سرقة مستقبلكم، لكن لا أحد يملك هذا الحق ولن تسمحوا لأحد بفعل ذلك".
وأضافت أن بلادها "ضحية لعملية روسية خاصة".
ادعى مراقبو الانتخابات، بمن فيهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تقريرهم وجود حالات من ترهيب الناخبين والرشوة وحشو صناديق الاقتراع، مما قد يكون أثر على النتيجة. ومع ذلك، امتنع المراقبون عن إعلان وقوع "تزوير منظم".
كان رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان ورئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف أول المهنئين بفوز "الحلم الجورجي". في المقابل، أعرب الرئيس الأمريكي جو بايدن عن قلقه مما وصفه بـ"التراجع الديمقراطي" في البلاد.

الإنقسام الحاد في المجتمع الجورجي بين التوجه نحو الغرب والحفاظ على الإستقلالية وعلاقات متوازنة مع روسيا، يضع البلاد أمام تحديات كبيرة في المستقبل القريب

يُعزى نجاح الحزب الحاكم في العقد الأخير إلى قدرته على بناء قاعدة انتخابية قوية في المناطق الريفية والمدن الصغيرة وبين المجموعات القومية والدينية والمحافظة. في المقابل، فشلت أحزاب المعارضة في تشكيل تحالف قوي وقيادة موحدة. كما يشير امتناع ٤٠٪ من الناخبين المؤهلين عن المشاركة إلى خيبة أمل واسعة في إمكانية التغيير السياسي وتحسين الظروف الاجتماعية.

تحديات مستقبلية

تمثل نتائج الانتخابات البرلمانية الجورجية لعام ٢٠٢٤ منعطفاً مهماً في تاريخ البلاد، وتعكس التحديات العميقة التي تواجه مسيرتها الديمقراطية. فمن جهة، يواصل حزب "الحلم الجورجي" تعزيز سيطرته على المشهد السياسي مستفيداً من قاعدته الشعبية القوية في المناطق الريفية والمحافظة، ومن سياسته البراغماتية في التعامل مع روسيا. ومن جهة أخرى، تواجه المعارضة صعوبات في توحيد صفوفها وتقديم بديل مقنع للناخبين، رغم تبنيها لخطاب مؤيد للاندماج السريع مع الاتحاد الأوروبي.
إن الانقسام الحاد في المجتمع الجورجي بين التوجه نحو الغرب والحفاظ على الإستقلالية وعلاقات متوازنة مع روسيا، إلى جانب الادعاءات بحدوث مخالفات في العملية الانتخابية، يضع البلاد أمام تحديات كبيرة في المستقبل القريب. ويبقى السؤال المطروح: هل ستتمكن جورجيا من إيجاد توازن بين طموحاتها الأوروبية وواقعها الجيوسياسي، وهل ستنجح في الحفاظ على مسارها الديمقراطي وسط هذه التجاذبات السياسية والإقليمية المعقدة؟
تشير التطورات الحالية إلى أن المجتمع الجورجي سيشهد المزيد من الانقسامات، لكن يبدو أن المعارضة لن تتمكن من إحداث تغييرات كبيرة في المشهد السياسي. وعلى الرغم من الاحتجاجات على قوانين مثل "العملاء الأجانب" و"تقييد حقوق المثليين"، لم يتمكن قادة المعارضة من تحقيق تغييرات جوهرية.

ألمانيا.. تزايد عدد ضحايا الإسلاموفوبيا

نقلاً عن صحيفة "دي فيلت"، تُظهر الإحصاءات الرسمية أن المناخ الاجتماعي في ألمانيا يزداد توتراً باستمرار، وأن المسلمين يتعرضون لمزيد من العنف.
وتشير الإحصاءات إلى تزايد عدد المصابين في جرائم الإسلاموفوبيا في البلاد. وقد وردت هذه المعلومات في رد الحكومة الفيدرالية الألمانية على سؤال طرحته بيترا باو، النائبة عن حزب اليسار في البرلمان. ووفقاً لذلك، سجلت السلطات الألمانية في الربع الأول من العام الميلادي الجاري ٤٢ إصابة في جميع أنحاء البلاد نتيجة جرائم بدوافع معادية للإسلام، من بينها أربع إصابات خطيرة.
وتُعد هذه الأرقام مؤقتة نظراً لأن هذه الجرائم لا يتم الإبلاغ عنها مباشرة في بعض الأحيان، أو لأن الدافع المعادي للإسلام غالباً ما يُكتشف فقط أثناء التحقيقات.
وفي طلب قدمته باو قبل عام، أفادت الحكومة الفيدرالية، استناداً إلى أرقام السلطات الأمنية، بوقوع ٢٨ إصابة طفيفة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٣.
وقالت باو إن رد الحكومة يرسم صورة مقلقة. فقد تم الإبلاغ عن ١١٧ جريمة في الربع الثالث من هذا العام، مقارنة بـ ١٣٩ حالة في الربع الثاني، إلا أن الهجمات أصبحت أكثر وحشية بشكل متزايد. وأكدت باو: "إن العدد المتزايد لضحايا هذا العنف يوضح مدى خطورة التهديد الذي يواجهه الأشخاص الذين يُعتبرون مسلمين، ومدى ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة للحماية والوقاية".
وتأتي هذه الإحصاءات المقلقة في ظل تصاعد موجة العنصرية ومعاداة الإسلام في ألمانيا، مما يستدعي اتخاذ إجراءات حكومية عاجلة لحماية الأقليات المسلمة وضمان حقوقهم في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية وأمان. كما يتطلب الأمر تعزيز برامج التوعية المجتمعية لمكافحة الكراهية والتمييز ضد المسلمين في المجتمع الألماني.

ايطاليا.. فشل خطة ميلوني المناهضة للهجرة

أفادت صحيفة "كرونن تسايتونغ" في تقرير لها عن فشل "جورجيا ميلوني"، رئيسة وزراء إيطاليا، في المضي قدماً بخطتها المناهضة للهجرة لإيواء اللاجئين في ألبانيا.
وذكرت الصحيفة أن الحكومة الإيطالية تواجه صعوبات في تنفيذ برامجها لإيواء لاجئي البحر المتوسط خارج أراضيها. فقد تمت إعادة أول اثني عشر مهاجراً تم نقلهم إلى مركز استقبال في ألبانيا إلى إيطاليا.
وأعلنت محكمة إيطالية، استناداً إلى حكم محكمة العدل الأوروبية، أن نقل المهاجرين إلى ألبانيا غير قانوني. وعلى إثر ذلك، أنشأت الحكومة الإيطالية قائمة رسمية بـ "الدول الآمنة" التي تضم حالياً مصر وبنغلاديش. ومن المقرر أن تبدأ الحكومة الإيطالية محاولة جديدة لنقل المهاجرين إلى مراكز اللجوء في ألبانيا. وستبدأ السفينة البحرية الإيطالية "ليبرا" دورياتها على بعد ٢٠ ميلاً من لامبيدوزا يوم الاثنين. ووفقاً للقرارات المتخذة، يجب نقل الرجال البالغين فقط من الدول التي تُعتبر آمنة إلى هذه المخيمات.
وظلت مراكز اللاجئين في ألبانيا خالية لمدة أسبوعين، رغم وجود نحو ٣٠٠ موظف يعملون فيها، بمن فيهم عمال النظافة والمترجمون والطاقم الطبي والتمريضي والحراس. وتشكو أحزاب المعارضة الإيطالية من التكاليف المرتفعة في هذه المراكز، مشيرة إلى أن ضباط الشرطة يقيمون في فنادق أربع وخمس نجوم مع شواطئ خاصة.
ووافقت حكومتا إيطاليا وألبانيا قبل نحو عام على إنشاء هذه المخيمات، التي افتُتحت قبل عدة أسابيع.

وتنتقد منظمات حقوق الإنسان هذا الاتفاق، معتبرة أن حكومات أخرى قد تتبع هذا النموذج المثير للجدل، خاصة الحكومات اليمينية.
ومنذ بداية العام الجاري، وصل ٥٥,٠٤٩ شخصاً إلى إيطاليا عبر رحلات بحرية في البحر المتوسط، وهو عدد أقل مقارنة بالسنوات السابقة. ووفقاً لوزارة الداخلية الإيطالية، يأتي معظم طالبي اللجوء من بنغلاديش وسوريا وتونس ومصر.
وأصدر القضاة الإيطاليون في ١٨ أكتوبر حكماً يعارض إرسال طالبي اللجوء من إيطاليا إلى ألبانيا واحتجازهم في معسكرات الحكومة الإيطالية على الأراضي الألبانية، مما يشكل ضربة كبيرة لإحدى سياسات حكومة جورجيا ميلوني.
وكانت الحكومة الإيطالية قد أعلنت مراراً أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي مهتمة بهذه الخطة، واعتبرتها وسيلة لمراجعة طلبات اللجوء خارج الاتحاد الأوروبي. وقد راقب الاتحاد الأوروبي هذه الخطة عن كثب.
وتقدر تكلفة هذا المشروع، المقرر أن يستمر خمس سنوات على الأقل، بنحو ١٦٠ مليون يورو سنوياً لإيطاليا. وبموجب الاتفاق، يمكن إيواء ما يصل إلى ٣٠٠٠ طالب لجوء من الرجال البالغين الذين تم إنقاذهم من قبل خفر السواحل الإيطالي في المياه الدولية.
ولم تقتصر الإجراءات المعادية للمهاجرين على إيطاليا، فقد ألغت بولندا مؤخراً برنامج حقوق المهاجرين بشكل مفاجئ، كما فرضت ألمانيا قيوداً حدودية أكثر صرامة. وقد وصفت منظمة العفو الدولية هذه المراكز بأنها تجربة قاسية وتمثل وصمة عار للحكومة الإيطالية.